

واقع البطاقة التموينية وتأثيرها في الأمن الغذائي للمستهلك

سهام كامل محمد وصال عبد الله حسين حسام موفق صبري
مركز بحوث السوق وحماية المستهلك / جامعة بغداد

تاريخ قبول النشر: 2014/5/5

تاريخ استلام البحث: 2013/10/20

الخلاصة

يعد نظام البطاقة التموينية في العراق احد نظم الاعانات الاقتصادية الحكومية غير المباشرة، تم تطبيقه في نهاية عام (1990) يحصل بموجبه كل فرد عراقي على سلة غذائية شهرية تقدر عدد سعراتها بحوالي (2150) سعة حرارية لكل شخص يوميا، بكلفة رمزية تصل لحوالي (757) دينار عراقي يدفعها الفرد. لقد استطاع هذا النظام تطبيق مبدأ العدالة المطلقة بتوزيع المفردات الغذائية خلال فترة الحصار الاقتصادي، وتحقيق الامن الغذائي، بالحد من حدوث مجاعات.

من جانب اخر، شكل نظام البطاقة التموينية عبئا على ميزانية الدولة، حيث ان ايصال دولار واحد من المواد الغذائية الاساسية الى فرد واحد من الفقراء يكلف نحو (6.30) دولار. كما ان تدني كفاءة المواد التي يتم توزيعها ونقصها والفساد المالي والإداري بالية التوزيع، كان له دور بعدم وصول الدعم لمستحقه بشكل كفوء.

تم قياس القضايا المتعلقة بالبطاقة التموينية من خلال استطلاع اراء عينة عشوائية من المستفيدين، وجهت لهم مجموعة من الاسئلة، تركزت حول اهميتها وكمية وكفاءة مفرداتها، ومدى رضى المستفيدين فضلا عن الابقاء عليها او استبدالها. لقد اجمع اكثر من ثلث العينة باهميتها بشكل كبير ونحو (49%) منهم ايدوا اهميتها الى حد ما، كما اشار اكثر من ثلاثة ارباع العينة، بعدم الرضى عن كمية ونوعية المفردات المقدمة، وان اكثر من ثلثي العينة ايدت بعدم استبدال البطاقة التموينية، اضافة الى نتائج اخرى بينها البحث.

الكلمات المفتاحية: الامن الغذائي، البطاقة التموينية، الاكتفاء الذاتي، الفساد المالي.



The reality of the ration card and its impact on food security for the consumer

Siham K. Mohamed Wisal A. Husain Husam M. Sabri
center for market research and consumer protection/
University of Baghdad

Abstract

The ration card system in Iraq, one systems subsidies government economic indirect, has been applied at the end of the year (1990) gets under which each individual Iraqi food basket monthly estimated number Saratha about 2150 calories per person per day, at a cost of symbolic up to about (757) Iraqi dinars paid by the individual. This system has been able to apply the principle of absolute justice Vocabulary distribute food during the period of the economic blockade, and to achieve food security, reduction of famine.

On the other hand, the form of the ration card system a burden on the state budget, where to deliver one dollar of basic food items to one individual from poor cost about (6.30) dollars. Also, the low efficiency of the materials that are distributed and shortages and financial and administrative corruption obsolete distribution, it was not his role to support the arrival of those who deserve it more efficiently.

Was measured issues related to ration cards through a poll of a random sample of beneficiaries, and sent them a set of questions, focused on the importance and the quantity and efficiency of the vocabulary, and the degree of satisfaction of beneficiaries as well as to keep it or replace it. I Collect more than one-third of the sample its importance significantly (about 49%) of whom supported the importance to some extent, also said more than three- quarters of the sample, dissatisfied with the quantity and quality of vocabulary introduction, and more than two- thirds of respondents supported the non- replacement of ration card, in addition to the Other results, including search.

Keywords: food security, Ration card, Self- sufficiency, Financial corruption.

المقدمة

تشكل العديد من الأزمات الاقتصادية والسياسية خطرا كبيرا يهدد الأمن الغذائي للإنسان في بلدان العالم المختلفة، ما يهدد حياة الكثير من البشر فضلا عن تهديد الحياة الكريمة للإنسان وحقه في التغذية والصحة والتعليم، بما يتطلب دورا إنسانيا من اجل تعميق الوعي لدى الرأي العام العالمي بضرورة مساعدة الجوع وتأمين الغذاء لمحتاجيه ومن اجل حث المجتمعات على اتخاذ تدابير مكافحة الفقر والجوع.

تأتي مشكلة نقص الغذاء كأهم المشكلات المعاصرة التي تواجه الكثير من المجتمعات النامية، وذلك نتيجة لعوامل متعددة منها: الزيادة السكانية وما يترتب عليها من زيادة الطلب على الغذاء، وانحسار مساحات الاراضي الزراعية، والتصحر والنقص الحاد في الموارد المائية (9)، فضلا عن ظروف الحصار والحروب التي تتعرض لها المجتمعات البشرية، وتختلف اوضاعا غذائية سيئة، تستوجب اتخاذ اجراءات حكومية لتعويض النقص الحاصل بالغذاء، وتأمينه لجميع شرائح المجتمع، وذلك بالضبط ما استهدفته السياسة الاقتصادية في العراق منذ ايلول من عام 1990، بعد فرض الحصار الاقتصادي على البلد، حيث ان ضمان حصول جميع الافراد على الاحتياجات الاساسية من الغذاء، لتلافي حصول المجاعة وسوء التغذية، لا يمكن ان يتم الا بتطبيق نظام البطاقة التموينية.

مشكلة البحث

تعرض نظام البطاقة التموينية في العراق لمشاكل عدة منها تدني نوعية المواد الموزعة والغاء البعض منها، ونقص البعض الاخر، وعدم تنظيم التوزيع، بما اثر باتجاه عدم تحقيق الاهداف الاساسية التي انشئ النظام من اجلها وهو تحقيق عدالة في توزيع المواد الغذائية، وتوفير امن المستهلك الغذائي.

هدف البحث

يحاول البحث تسليط الضوء على نظام البطاقة التموينية في العراق من خلال استطلاع اراء عينة عشوائية في المجتمع العراقي حول اهمية البطاقة التموينية ومدى كفاية وكفاءة المواد الموزعة، وهل بالامكان استبدالها بالية اخرى.

فرضية البحث

لقد كان لتدني كمية ونوعية مفردات البطاقة التموينية اثرا بعدم امكانية تحقيقها لامن المستهلك الغذائي في العراق.

مفهوم الأمن الغذائي Food Security:

الامن الغذائي هو مقدرة البلد على تامين المواد الغذائية الاساسية اللازمة لتغذية السكان بشكل يلبي الاحتياجات الضرورية والاساسية لنمو الانسان وبقائه في صحة جيدة فضلا عن انه لا بد من توفير مخزون من المواد الغذائية الاساسية تستطيع الدولة اللجوء اليها عند حدوث كوارث طبيعية تحد من انتاج الغذاء او في حال تعذر الحصول على المواد الغذائية التي تنقصها عن طريق الاستيراد من الخارج كما حدث للعراق ابان الحصار الاقتصادي خلال عقد التسعينات(3).

يمكن التمييز بين مستويين للأمن الغذائي وهما؛ الأمن الغذائي المطلق، والأمن الغذائي المحدد او النسبي. وسيتم في أدناه توضيح لكل من هذين المستويين وكما يلي:

الأمن الغذائي المطلق: يعني إنتاج الغذاء داخل دولة ما أو مجموعة من الدول المتعاضدة بما يعادل أو يفوق الطلب المحلي لها الى الخارج وهذه الدولة أو مجموعة الدول المتعاضدة، تكون صادراتها تفوق استيراداتها. وهذا المستوى مرادف لمفهوم الاكتفاء الذاتي الكامل، ويعرف أيضا بالأمن الغذائي الذاتي(8).

أما الأمن الغذائي المحدد أو النسبي: فنقصد به وصول دولة معينة الى مرحلة سد احتياجاتها من المواد الغذائية الأساسية عن طريق الإنتاج المحلي رغم إنها تستورد بعضا من المواد الغذائية الأخرى التي لا تخضع أسواقها العالمية بدرجة عالية الى الاحتكار(6). يعكس لنا هذا المفهوم إن الدولة تستورد السلع الزراعية. ولا يعني هذا المفهوم بالضرورة إنتاج كل الاحتياجات الغذائية الأساسية، بل يقصد به أساسا توفير هذه الاحتياجات من خلال منتجات اخرى يتمتع فيها القطر المعني أو الأقطار المعنية بميزة نسبية على الأقطار الأخرى، وبالتالي فان المفهوم النسبي أو المحدد للأمن الغذائي يعني تامين الغذاء بالتعاون مع الآخرين.

نظام البطاقة التموينية في العراق:

يعرف نظام توزيع البطاقة التموينية بأنه اذن بالشراء تغطية الدولة للأفراد، فالدولة تقدر الكمية الموجودة من السلعة ثم تحاول توزيعها بين المستهلكين عن طريق تحديد كمية معينة لكل منهم.

اقتصاديا: يعد نظام البطاقة التموينية احدى اليات شبكة الامان الفاعلة، اتخذتها الحكومة العراقية، عقب احداث اب من عام 1990 لتأمين الاحتياجات الغذائية الاساسية للأفراد، وضمان امن المستهلك الغذائي، فضلا عن تحقيق العدالة المطلقة في توزيع المواد الغذائية الاساسية(1)، وقد حققت اهدافها خلال سنوات الحصار الاقتصادي الذي فرض على العراق خلال عقد التسعينات من القرن الماضي، بتوفير الغذاء ومنع حصول المتوقع حدوثها خلال فترات الحروب والحصار.

فالبطاقة التموينية وفرت لاستهلاك الاسر العراقية سلعا غذائية تكون القاعدة الاساسية لتغذية الانسان. يعاني العراق من سوء توزيع في السلع الغذائية الأساسية وارتفاع متصاعد في أسعارها وصعوبة تكوين خزين استراتيجي للعراق (بسبب قلة المعروض وارتفاع كبير في التكاليف)(4).

لقد بات نظام البطاقة التموينية يوجه حركة اسعار المواد الغذائية في السوق، فالقصور في توزيع مادة او اكثر من سلع البطاقة ينعكس في صورة ارتفاع في اسعار تلك السلعة في السوق المحلية، فضلا عن ان توفر الغذاء في البلد بات يعتمد بشكل كبير على هذا النظام، كما ان التزام الحكومة بتوفير مفرداتها اسهم في خفض اسعار السوق ما دون المستوى العام للأسعار في البلدان المجاورة(2).

يحصل كل فرد عراقي بموجب نظام البطاقة التموينية على سلة غذائية شهرية تقدر عدد سعراتها بحوالي 2150 سعرة حرارية لكل شخص يوميا، بكلفة رمزية تصل لحوالي 757 دينار عراقي يدفعها الفرد طبقا لنتائج المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة، بما يعادل 0.64 دولار تدار من قبل وزارة التجارة وتوزع عبر 55580 وكيل هم من اصحاب الدكاكين او المحلات المنتشرين في كافة انحاء العراق ويشير الجدول التالي الى سلة السلع التي من المفروض ان يحصل عليها كل مواطن بموجب هذا النظام.

بحسب المقاييس الدولية، ان المزايا التي حققها نظام البطاقة التموينية في العراق، تكاد تلغيها مجموعة من المآخذ التي سجلت عليها، منها تدني جودة مفرداتها فضلا عن



نقصها، والكلفة التي تشكلها على ميزانية الدولة، ذلك ان ايصال دولار واحد من المواد الغذائية الاساسية الى فرد من الفقراء يكلف حوالي 6.30 دولار (1).

يوضح (جدول، 1) سلة المواد الغذائية الموزعة وفقا لنظام البطاقة التموينية، والسعرات الحرارية التي تحققها.

جدول (1): سلة السلع الموزعة بموجب نظام البطاقة التموينية.

المادة الغذائية	حصّة الفرد الشهرية	حصّة الفرد اليومية (غرام)	عدد السعرات الحرارية
طحين	9	300	1065
رز	3	100	363
سكر	2	66.7	257
شاي	0.2	6.7	23
زيت	1.25	41.7	368
بقوليات	0.25	8.3	29
حليب كبار	0.25	8.3	42
الاجمالي	15.95	531.7	2147

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات. تعديل نظام الاستهداف للبطاقة التموينية. ص 10.

يمكن تقدير القيمة النقدية لأهم مفردات الحصّة التموينية للفرد العراقي بالدينار وكما يأتي (4):

الرز	3 كغم	742 دينار	= 2226
السكر	2 كغم	850 دينار	= 1700
الدهن	1.25 كغم	1450 دينار	= 1812.5
الطحين	9 كغم	556 دينار	= 5094
الشاي	0.200 كغم	3531 دينار	= 706.20
مواد التنظيف (الصابون)	0.250 كغم	258 دينار	= 64.50
(مساحيق الغسيل)	0.250 كغم	1383 دينار	= 345.75
حليب الاطفال	1.6 كغم	4281.9	= 6851.05
المجموع الكلي للمبلغ		16800 دينار	

حصّة الفرد الواحد من البطاقة التموينية (14 \$) وان ما يصل الى الفرد الواحد لا يتجاوز (7 \$) (5).

وبذلك فان سلة المواد الغذائية لـ 34 مليون مواطن تساوي 476000000 اي تكلف ميزانية الدولة مايعادل الـ 4 مليار 76 مليون دولار .
ان مايصل للمستهلك العراقي نصف الحصّة المقررة من الوزارة بسبب الفساد الذي يرافق عمليات تجهيز ونقل وتوزيع البطاقة التموينية، حيث ان المواطن يتسلم الطحين لـ 8 اشهر في السنة وكذلك باقي مواد الحصّة التموينية لاتتجاوز الا 5- 6 اشهر في السنة، فضلا عن رداثة نوعيتها وفي كثير من الاحيان تصل الى المستهلك وهية منتهية الصلاحية وغير صالحة للاستهلاك البشري.

التحليل الاحصائي

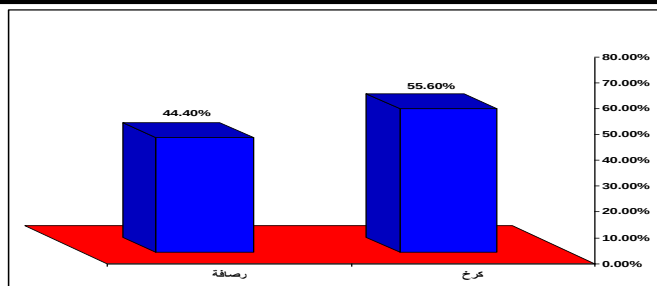
وصف عينة الدراسة:

لاجل تحقيق اهداف البحث تم اعداد استمارة استبيان من قبل الباحثين تمحورت حول أبرز قضايا البحث، تم عرضها على عدد من السادة المحكمين لاختد ملاحظاتهم ومقترحاتهم ووضعت الاستبانة بشكلها النهائي، ومن ثم وزعت عشوائيا على عينة من أرباب الاسر في محافظة بغداد قوامها 175 مواطنا، واستحصلت اجاباتهم حول موضوع البحث، وبعد تدقيق الاستبانات تبين أن 4 استبانات غير صالحة للدخول الى مرحلة التحليل الاحصائي(7) وبذلك اصبح حجم عينة البحث 171 مواطنا تم تحليل اجاباتهم احصائيا وكانت النتائج كما يلي:

المحور الاول: المعلومات الديموغرافية:

القضاء :

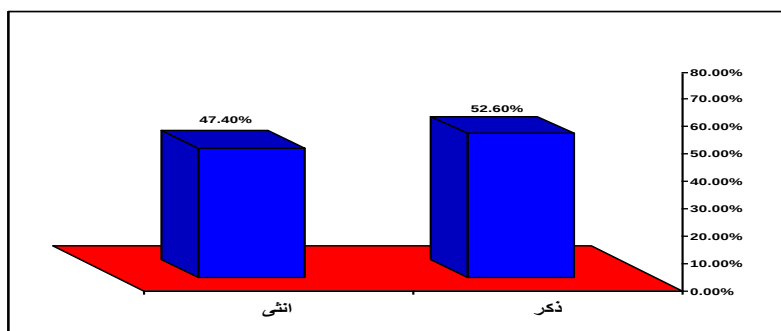
أظهر التحليل الاحصائي ان اكثر من نصف العينة المستطلعة 55.6% هم من سكة قضاء الكرخ، في حين ما تبقى من افراد العينة 44.4% من سكة قضاء الرصافة وكما مبين في (شكل، 1).



شكل (1): المعلومات الجغرافية.

الجنس:

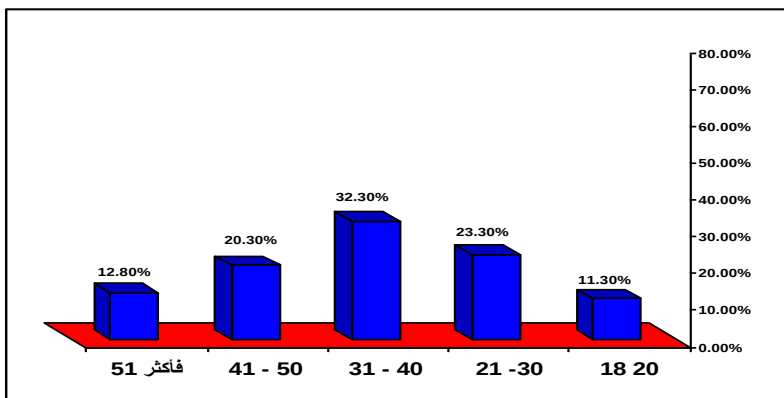
أظهر التحليل الإحصائي أن ما يقارب 53% من المستطلعين هم من الذكور، بينما شكلت الإناث 47% وكما مبين (شكل، 2).



الشكل (2): توزيع العينة العينة حسب الجنس.

العمر:

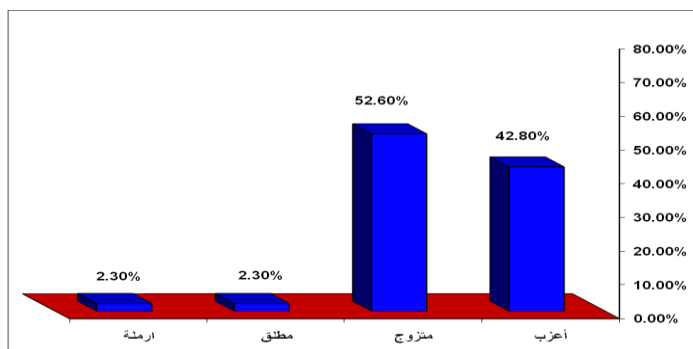
تصدرت الفئة العمرية 31-40 سنة أعمار المبحوثين إذ بلغت حوالي ثلث العينة المدروسة 32،3% تلتها الفئة العمرية 21-30 سنة ونسبة مئوية بلغت 23،3%، وحلت الفئة العمرية 41-50 سنة ثالثاً ونسبة بلغت 20،3%، وجاءت بعدها الفئة العمرية 51- فأكثر في المرتبة الرابعة ونسبة بلغت 8،12%، في حين ما تبقى من أفراد عينة الدراسة 11،3% فكانوا من الفئة العمرية 18-20 سنة (الشكل، 3) يبين النتائج.



شكل (3): توزيع العينة حسب الفئات العمرية.

الحالة الاجتماعية:

يبين (الشكل، 4) بأن 42,9% من المبحوثين كانوا عزابا، في حين كان أكثر من نصف العينة بقليل 52,6% متزوجين، في حين تساوت نسبة المطلقين والارامل اذ بلغت 2,3%.

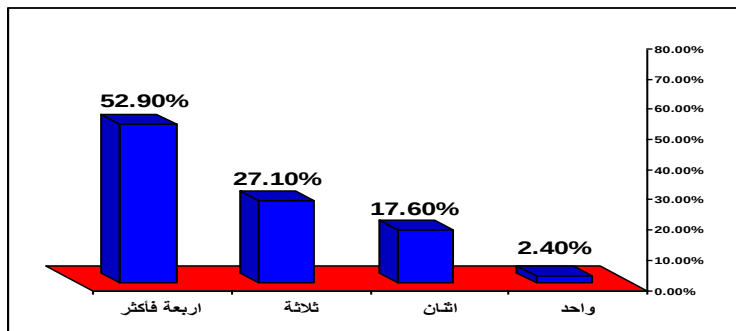


شكل (4): توزيع العينة بحسب الحالة الاجتماعية.

عدد أفراد الاسرة:

يظهر (الشكل، 5) عدد أفراد عينة الدراسة، أذ لوحظ بأن أكثر من نصف العينة المدروسة بقليل 52.9% عدد أفراد أسرهم 4 اشخاص او اكثر، في حين كان أكثر من ربع العينة المدروسة بقليل 27.1% عدد افراد اسرهم مكونا من ثلاثة افراد، بينما كانت نسبة

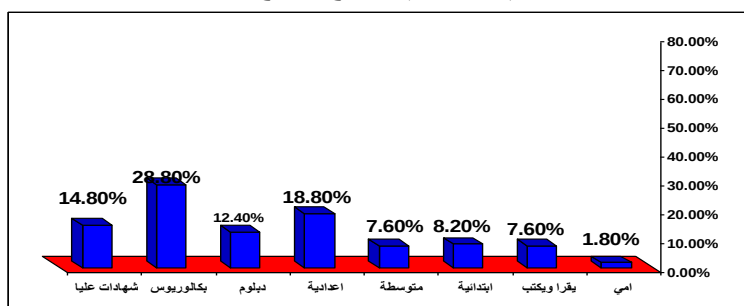
الاسر المؤلفة من شخصين مساوية الى 17.7%، في حين مثلت الاسر التي يعيش فيها فرد واحد لوحده 2.4%، وهذه النتائج تعكس كبر احجام الاسر العراقية في بغداد.



شكل (5): توزيع العينة بحسب عدد افراد الاسرة.

التحصيل العلمي:

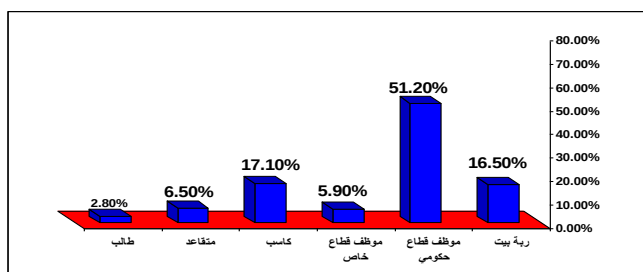
اظهر التحليل الاحصائي للعينة المبحوثة بأن اكثر من ربع العينة بقليل 28.8% هم من حملة شهادة البكالوريوس وان 18.8% من اجمالي العينة حاصلين على الشهادة اللاعدادية، في حين لوحظ بأن 14.8% من المبحوثين حاصلين على شهادات عليا، وبلغت نسبة الحاصلين على الشهادة المتوسطة 7.6% ماثلتها ذات النسبة للذين يعرفون القراءة والكتابة دون ان يحصلوا على شهادة دراسية، وحلت نسبة الاميين اخيرا ونسبة ضئيلة بلغت 1.8%، و(الشكل، 6) يوضح النتائج.



شكل (6): توزيع العينة بحسب التحصيل العلمي.

العمل:

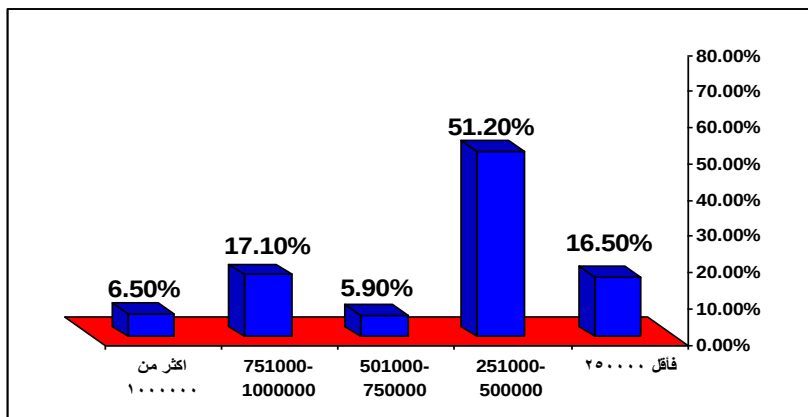
أظهر التحليل الإحصائي في (الشكل، 7) بأن أكثر من نصف العينة 51.2% يعملون كموظفين في القطاع الحكومي، وأن 17.1% من إجمالي العينة كسبة يعملون أعمالاً حرة، في حين بلغت نسبة ربات البيوت 16.5%، وبلغت نسبة المتقاعدين 6.5%، بينما مثل الموظفون في القطاع الخاص 5.9% من إجمالي العينة، وأخيراً بلغت نسبة الطلبة 2.8% من عينة الدراسة.



شكل (7): توزيع العينة بحسب المهنة.

معدل الدخل الشهري:

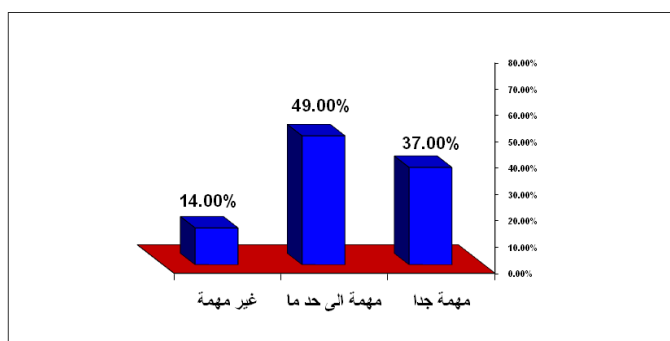
أظهر التحليل الإحصائي المبين في (شكل، 8) بأن ما يقارب ثلث عينة الدراسة 31.8% تتراوح معدلات دخولهم الشهرية ما بين 251-500 ألف دينار بينما تتراوح معدل الدخل الشهري لنحو 20% من المبحوثين 501-750 ألف دينار وازداد الدخل الشهري عن مليون دينار لنسبة بلغت 18.8%، أما الذين تقل دخولهم عن 250 ألف دينار، فبلغت نسبهم 16.5%، وبلغت نسبة الذين يتراوح معدل دخلهم الشهري 751 ألف- مليون دينار، ما يقارب 12.9%، تعكس هذه النتائج الانخفاض الملحوظ لأكثر من ثلثي العينة أقل من 750 ألف دينار وكانت النسب المتجمعة للذين تقل دخولهم الشهرية عن 750 ألف دينار ما يقارب 68.3%.



شكل (8): توزيع العينة بحسب الدخل الشهري.

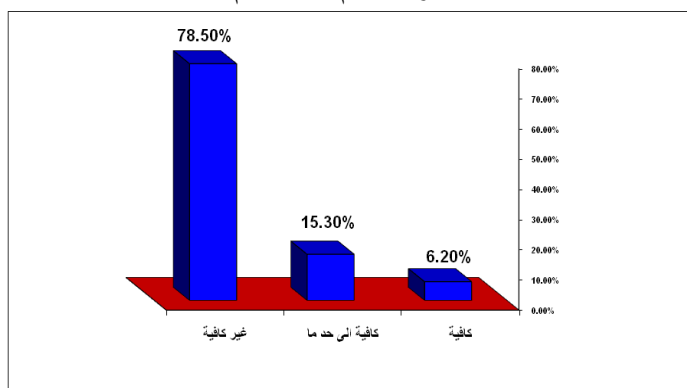
محور الامن الغذائي والبطاقة التموينية:

لدى سؤال عينة البحث حول أهمية ما تشكله البطاقة التموينية بما تحتويه من مفردات من أهمية، أظهر التحليل الاحصائي أن 37% من العينة اكدت بأهميتها في حياتهم بشكل كبير، وأن ما يقارب من نصف عينة البحث 49% يرون أن مفردات البطاقة التموينية مهمة الى حد ما بالنسبة لهم، في حين يرى ما تبقى من المبحوثين 14% عدم أهمية تلك المفردات، وقد تجسدت النتائج في (شكل، 9).



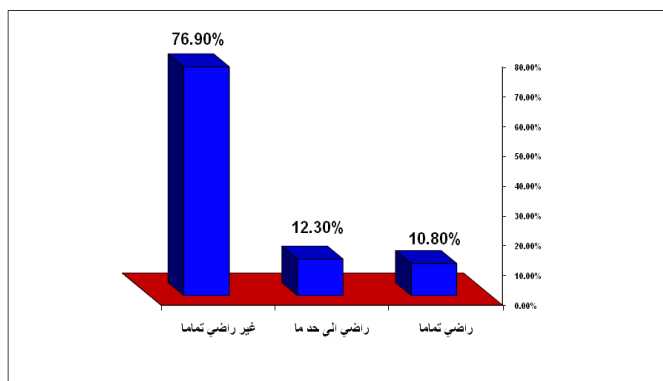
شكل (9): أهمية البطاقة التموينية.

يظهر (الشكل، 10) بأن الاغلبية العظمى من عينة البحث 78,5% يرون بأن مفردات البطاقة التموينية الحالية غير كافية لسد احتياجاتهم واحتياجات عائلاتهم الغذائية، في حين رأى ما يقارب 15,3% بأن تلك المفردات كافية الى حد ما، وأن ما تبقى من عينة البحث 6,2% يعتقدون كفاية تلك المفردات لهم ولعائلاتهم.



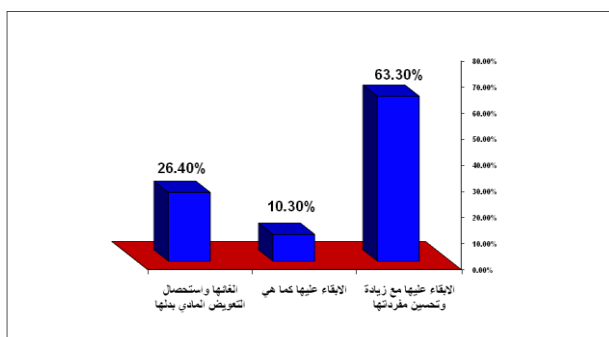
شكل (10) كفاية مفردات البطاقة التموينية.

يظهر (شكل، 11) نتائج اجابات المبحوثين حول السؤال عن مدى درجة الرضى عن كمية ونوعية مفردات البطاقة التموينية الموزعة عليهم في الوقت الراهن، حيث ان أكثر بقليل من ثلاثة ارباع عينة البحث 76,9% غير راضيين تماما عن كمية ونوعية المواد والمفردات المقدمة اليهم، وأن 12,3% من المبحوثين راضين ولكن الى حد ما، في حين ابدى ما تبقى من المبحوثين 10,8% رضاهم عن كمية ونوعية مفردات البطاقة التموينية.



شكل (11): درجة الرضا عن كمية ونوعية مفردات البطاقة.

وبالرغم من جميع المآخذ والمساوئ الملاحظة من قبل عينة البحث حول كمية ونوعية مفردات البطاقة التموينية الموزعة عليهم، تم طرح السؤال التالي عليهم فيما أن كانوا يفضلون الإبقاء على البطاقة التموينية على حالها أو الإبقاء عليها مع زيادة مفرداتها وتحسين نوعيتها أو الغائها وتعويضهم ماديا، وقد أظهر التحليل الإحصائي عبر (الشكل، 12) بأن ما يقارب ثلثي عينة البحث 63,3% يفضلون الإبقاء على البطاقة التموينية مع زيادة وتحسين مفرداتها، وأن أكثر بقليل من ربع عينة الدراسة 26,4% يفضلون الغائها والحصول على التعويض المادي بدلها، وأن المتبقي من المبحوثين 10,3% يرون الإبقاء على البطاقة التموينية كما هي عليه الآن.



شكل (12): حول الإبقاء على البطاقة التموينية أو الغائها.

من كل ما تقدم، يمكن ان نستنتج بأن البطاقة التموينية رغم كل ما تعانيه اليوم من نقص في المواد والمفردات وانخفاض جودة مفرداتها، الا انها تمثل اهمية كبيرة للمستهلك حيث انها تضمن من الناحية النظرية مالا يقل عن 2200 سعرة حرارية يوميا للشخص الواحد، سيما ان هناك انتشار للحرمان الغذائي في العراق اذ يعاني 7% من السكان من سوء التغذية اي ما يعادل 2,1 مليون نسمة (7) لما تمثله من حس متجذر نحو الامن الغذائي للمواطن العراقي، وكدليل على ذلك يفضل اغلب المبحوثين الإبقاء على البطاقة التموينية وزيادة مفرداتها وتحسين كمية ونوعية تلك المفردات بدلا من التعويض المادي لالغائها.

الاستنتاجات

1. استهدف نظام البطاقة التموينية تحقيق عدالة مطلقة في توزيع المواد الغذائية الاساسية في المجتمع العراقي، لتحقيق امن غذائي للمستهلك ومنع حدوث مجاعات، منذ ان بدأ العمل بها في نهاية عام 1990.
2. يحصل كل فرد عراقي بموجب نظام البطاقة التموينية على سلة غذائية شهرية تقدر عدد سعراتها بحوالي 2150 سعرة حرارية لكل شخص يوميا.
3. شكل نظام البطاقة عبئا على ميزانية الدولة، فضلا عن خضوع عمليات توزيعها لفساد واهدار للمال العام، بسبب ضعف الرقابة الحكومية وتعدد حلقات برنامج التوزيع.
4. لقد وجه نظام البطاقة التموينية حركة اسعار المواد الغذائية في السوق المحلية، فالقصور في توزيع مادة او اكثر من سلع البطاقة ينعكس في صورة ارتفاع في اسعار تلك السلعة.
5. جاءت نتائج الاستبيان بان اكثر من ثلث العينة اكدت على اهمية البطاقة التموينية بشكل كبير، فيما كانت نسبة الذين اكدوا باهميتها الى حد ما بحوالي (49%).
6. اشار ثلاثة ارباع العينة بعدم رضاهم عن مفردات السلع الغذائية الموزعة وتدني مستوى كفاءتها.
7. اكثر من ثلثي العينة لم يوافقوا على استبدالها.

التوصيات

1. الابقاء على البطاقة التموينية وزيادة مفرداتها وتحسين كمية ونوعية تلك المفردات بدلا من التعويض المادي لالغائها.
2. السماح لكل عائلة او فرد باختيار سلة المواد والخدمات بكميات ونوعيات مختلفة ضمن حدود سعرية محددة ليحصل عليها شهريا او كل شهرين وهكذا، اي ان يتم اعلان القيمة الكلية للمواد والخدمات الموزعة مثلا بقيمة 14 دولار شهريا للفرد ويخير الفرد في تشكيل سلة ما يحتاج من مواد بحيث لا تتجاوز المبلغ المخصص له شهريا من خلال كويات بقيمة المبلغ المذكور اعلاه. وهكذا فان كل عائلة او فرد سيحصل على ما يحتاج الية فعلا والذي قد يختلف عما يحتاج الية الآخرون، وهذا النظام رغم تعقيده الا انه يوفر مصادقية عالية ومرونة كبيرة للاطراف المستفيدة.

3. ضرورة عقد ورش عمل لرجال الاعمال واتحاد الصناعات العراقي والغرف التجارية واتحاد المستوردين لتفعيل مساهمتهم في صنع القرار وتحقيق الامن الغذائي.
4. انشاء هيئة وطنية للاغذية تضم وزير التجارة وممثلي وزارات الزراعة والصناعة والتخطيط والموارد المائية والمالية والنفط وعدد من اساتذة الجامعات المعنيين بالشأن الاقتصادي وممثل عن النشاط الخاص تتبنى وضع استراتيجية لتحقيق الامن الغذائي وتقليل الاعتماد على الخارج .
5. تفعيل دور القطاع الزراعي والصناعي من خلال دعم الدولة ومنع الاغراق وحماية الصناعات الوليدة واعانة هذين القطاعين في خلق وتكوين رأس مال جديد ،وقدرة هذين القطاعين على تغطية جانبها مهما من مفردات البطاقة التموينية.

المصادر

1. الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات. اصلاح نظام البطاقة التموينية. تقرير تعديل نظام الاستهداف للبطاقة التموينية.(www.cosit.gov) ص.7
2. الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات وآخرون. (2008). التحليل الشامل للامن الغذائي والفئات الهشة، برنامج الاغذية العالمي للامم المتحدة. ص(17)
3. العلوان، عبد الصاحب. (1988). ازمة التنمية الزراعية العربية ومأزق الامن الغذائي. مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية. ص90- 91
4. الحكيم، عبد الحسين نوري. (2009). وزارة الزراعة والبطاقة التموينية. ورقة عمل مقدمة الى مؤتمر استشراف مستقبل البطاقة التموينية في العراق في ظل الازمات الاقتصادية العالمية. جامعة بغداد، مركز بحوث السوق وحماية المستهلك، ص16.
5. العنبيكي، عبدالحسين. (2009). البطاقة التموينية الموروث الذي يستوجب الإصلاح. ورقة عمل مقدمة الى مؤتمر استشراف مستقبل البطاقة التموينية في العراق في ظل الازمات الاقتصادية العالمية. جامعة بغداد، مركز بحوث السوق وحماية المستهلك، ص43.
6. الدروبي، رانية ثابت. (2008). واقع الامن الغذائي العربي وتغيراته. مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 24، العدد الاول، ص288.
7. زغلول، بشير سعد. (2002). دليلك الى البرنامج الاحصائي. جمهورية العراق، ص57.
8. محمد، سهام كامل؛ والموسوي، منى تركي وحسين، وصال عبدالله. (2009). اثر التقانات في تقليص الفجوة الغذائية للمحاصيل الاستراتيجية وتحقيق الأمن الغذائي في العراق. مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد (27)، ايلول ص196.
9. تقرير التنمية البشرية. (2006). لامساواة راسخة في شتى انحاء العالم. نيويورك. ص63.